

بحثٌ علميٌّ موسومٌ بعنوان:
المصادرة القانونية لمكانة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الاسرائيلية

Legal confiscation of the status of Palestinian prisoners and detainees in Israeli

إعداد

د. رأفت خليل عطية حمدونة

(فلسطين/ قطاع غزة)

تعريف الباحث:

- الاسم: رأفت خليل عطية حمدونة
- الجنسية: فلسطيني - قطاع غزة
- تاريخ الميلاد: ١٩٧٠
- الاعتقال: عام ١٩٩٠، والافراج في العام ٢٠٠٥

مؤهلات تعليمية:

- بكالوريوس: علم اجتماع وعلوم انسانية من الجامعة المفتوحة في اسرائيل أثناء الاعتقال
- ماجستير: دراسات اقليمية تخصص دراسات اسرائيلية من جامعة القدس / أبو ديس
- دكتوراه: علوم سياسية من معهد البحوث والدراسات العربية

كتب وأبحاث:

- الجوانب الإبداعية للأسرى الفلسطينيين - الإدارة والتنظيم للحركة الأسيرة - نجوم فوق الجبين - صرخة من أعماق الذاكرة، ما بين السجن والمنفي حتى الشهادة.
- روايات أدبية: (عاشق من جنين - قلبي والمخيم - لن يموت الحلم - الشتات)

عضويات: (عضو نقابة الصحفيين الفلسطينيين والدوليين - عضو اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين - عضو نقابة المدربين الفلسطينيين والعرب)

٢٠٢٢ م/ ١٤٤٣ هـ

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على محاولات سلطات الاحتلال لمصادرة المكانة القانونية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين " كأسرى حرب أو معتقلين سياسيين) مكفولة حقوقهم السياسية والانسانية التي أكدت عليها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والاتفاقيات والمواثيق الدولية وفقاً للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع، والتي تطالب بمعاملة إنسانية لجميع الأشخاص (الأسرى والمعتقلين) سواء، وعدم تعريضهم للأذى، وتحرم على الدولة الأسيرة الإيذاء أو القتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة، واحتجاز الرهائن، والمحاكمة غير العادلة.

وتستخدم سلطات الاحتلال مصطلح (سجناء) بدل أسرى أو معتقلين كمرتكبي أفعال يعاقب عليها القانون، حتى سياسياً استخدمت سلطات الاحتلال قضية الأسرى والمعتقلين كورقة مساومة في أعقاب اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣ وأخضعها للابتزاز والاستغلال ولازال منهم أسرى لهم في الاعتقال ما يقارب من الأربعمائة عاماً ولا يزال ٢٥ معتقلاً من قدامى الأسرى ما قبل أوسلو رهن الاعتقال حتى هذه اللحظة .

وبلغت حالات الاعتقال في صفوف الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال نحو مليون حالة اعتقال، منذ بداية احتلاله لفلسطين من كافة فئات وشرائح الشعب الفلسطيني دون استثناء كبار وصغار، ذكور وإناث . منهم ما يزيد عن (٥٠) ألف حالة اعتقال من الأطفال ، وما يقارب من (١٧) ألف حالة اعتقال من الفتيات والنساء والأمهات

ولا يزال منهم في السجون وفقاً لآخر تقرير لهيئة شؤون الأسرى والمحررين والمؤسسات العاملة في مجال الأسرى فهناك نحو (٤٦٠٠) أسيراً موزعين على ٢٣ سجن أو معتقل أو مركز توقيف أو تحقيق، من بينهم (٣١) أسيرة، و (١٧٢) طفلاً (٦٨٢) معتقلاً إدارياً ، و(٥٠٠) أسير مريض ، و(٥٥١) أسير يقضون حكماً بالسجن (مدى الحياة) لمرّة واحدة أو لعدة مرّات ، أعلاهم حكماً الأسير عبد الله البرغوثي المحكوم بالسجن المؤبد (٦٧ مرّة).

وسيقوم الباحث بتطبيق المنهج التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي، والأدوات البحثية "وعلى رأسها المقابلة مع بعض الأسرى، وسيتطرق الباحث إلى أوضاع الأسرى في السجون وإلى تطور الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ٢٠٢٢ .

الكلمات المفتاحية: الأسرى، المعتقلين، الحركة الأسيرة، إدارة السجون، المكانة القانونية، تطور الحركة الأسيرة .

المبحث الأول: الإطار النظري

مقدمة:

تعتبر قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من أهم القضايا التي تشغل الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية والإسلامية، إذ أن هنالك ما يقارب من المليون فلسطيني دخلوا السجون الإسرائيلية على خلفية النضال من أجل الحرية.

وبلا شك أن قضية الأسرى تأخذ الكثير من الأبعاد الدينية لما للإنسان قدسية في كل الأديان وخاصة في الدين الإسلامي، وأبعاد سياسية لكون أن الأسرى دخلوا السجون على تلك الخلفية من أجل تحقيق الحرية والسيادة والاستقلال، وأبعاد قومية لما لفلسطين من عمق ووحدة هم مع الأشقاء العرب، وأبعاد إنسانية لما تفرز تلك القضية من جوانب إنسانية لانقطاع الأسير عن أهله وأبناءه ووالديه ومحبيه، وأبعاد أخلاقية لما لهذه التضحية من جانب الأسرى واجب أخلاقي على الجميع بمساندتهم ودعمهم حتى تحقيق حريتهم، وأبعاد قانونية لأن سلطات الاحتلال تحاول مصادرة المكانة القانونية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من خلال تجاوز قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونزع حقوقهم الأساسية والإنسانية التي أكدت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وخاصة اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، والتعامل معهم كسجناء يرتكبون مخالفات قانونية بهدف تشويه نضالاتهم

ويرى الباحث أهمية الضغط على دولة الاحتلال والزامها على المستوى الدولي بالتعامل وفق تلك المكانة القانونية للأسرى في كامل الحقوق " في الإفراجات السياسية، والغذاء، والعلاج، والزيارات ومكان الاعتقال، وفي كل شروط الحياة المنصوص عليها"، وفق الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وخاصة اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لسنة ١٩٤٩م، ومتابعة تطبيقها في فلسطين المحتلة من قبل الدول الموقعة عليها لبحث أوجه القصور في الحماية المقررة للأسرى والمعتقلين، وتفعيل دور المؤسسة الدولية للصليب الأحمر وتوثيق أشكال التعذيب والمعاملة وشروط الاعتقال.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ندرة المصادر والمراجع التي تتعامل مع المكانة القانونية للأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، مع وجود مراجع ومتابعة كبيرة على صعيد الانتهاكات اللحظية والتفصيلية والتركيز على قضايا الاضرابات ومنع الزيارات والافتحانات والتفتيشات وقضايا فرعية تحت اطار الحقوق الاساسية والانسانية ومواد الاتفاقيات الدولية.

• تساؤلات الدراسة:

هل استطاعت سلطات الاحتلال من تشويه نضالات الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من خلال تسويق الرواية عنهم " كإرهابيين ومخربين " وغير ذلك من أوصاف باطلة حيدت من خلالها المنظمات الدولية من ممارسة الضغوط اللازمة على الاحتلال للالتزام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية والقانون الدولي الإنساني التي تؤكد على الحقوق الأساسية والإنسانية للأسرى والمعتقلين؟

• فرضيات الدراسة:

اعتمدت سلطات الاحتلال على تحالفاتها السياسية وانصياح المنظمات والمؤسسات الدولية للنظام العالمي المتحالف مع الاحتلال ، الذى عمل بكل الامكانيات وعلى المستوى الدولى لمصادرة المكانة القانونية للاسرى الفلسطينيين دون حسيب أو رقيب أو حالة ضغط تلزمه بحقوق الأسرى .

• منهج الدراسة:

المنهج التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي، والأدوات البحثية "وعلى رأسها المقابلة مع الأسرى المحررين.

• الدراسات السابقة:

١- دراسة عيسى قراقع (٢٠٠٠م) بعنوان: (الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٩م).

تناول الباحث قراقع في دراسته الأوضاع الاعتقالية ما قبل اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣م، ومن ثم بيّن الأوضاع الاعتقالية وانعكاس التسوية السياسية على مجمل أوضاعهم الاعتقالية، وعرض الكاتب تذرر الأسرى في السجون على الاتفاقيات لافتقارها لمواد واضحة بموجبها يتم الإفراج عنهم في أعقاب التوقيع عليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وترك الأمر لحسن نوايا قادة دولة الاحتلال.

٢- دراسة زياد أبو زياد (٢٠١٢م) بعنوان: (تأثير حقبة أوسلو على وحدة وإنجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية ١٩٩٣ - ٢٠١٢م).

تناولت الدراسة التحولات العميقة التي طرأت على واقع الحركة الأسيرة بعد اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣م، من خلال تبيان الفرق، بين الآليات والأساليب التي استخدمتها الحركة الأسيرة مع بدايات تشكلها، وتلك التي استخدمتها بحقبة أوسلو، والكشف عن التأثيرات التي خلفتها، على وحدة وإنجازات الحركة الأسيرة.

٣- دراسة أ. محمد أبو شريعة (٢٠١٣م) بعنوان: (الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية ٢٠٠٦ - ٢٠١٢م).

ناقش الباحث أبو شريعة مدى تأثير الحركة الأسيرة في السياسة الفلسطينية وتأثيرها وتأثرها بها، ومساهمة الحركة الأسيرة في صناعة القرار السياسي الفلسطيني، وركز على الدور البارز الذي لعبته في بلورة وثيقة الأسرى.

٤- دراسة إسماعيل الداغور (٢٠١٣م) بعنوان: (دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية ١٩٨٧ - ٢٠٠٦م).

تناولت الدراسة نجاحات الحركة الوطنية الأسيرة في تقديم نماذج يحتذى بها في النضال والفكر الثوري والممارسة السياسية، ومشاركة أبناءها من المحررين في صنع القرار السياسي، وتحديث عن تجارب الأسرى المحررين في الحركات السياسية داخل فلسطين المحتلة وخارجها.

٥- دراسة د. رأفت حمدونة (٢٠١٨م) بعنوان: "الجوانب الابداعية للأسرى الفلسطينيين".

من اصدارات وزارة الاعلام الفلسطيني ، وتكمن أهمية الكتاب في كونه يسلط الضوء على أبرز الجوانب الابداعية للأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية ، كالحالة الثقافية والتعليمية ، وأدب السجون ، والإضرابات المفتوحة عن الطعام ، وأطفال النطف المهربة حالة نضالية مستجدة في السجون ، وتأثير الأسرى سياسياً والمتمثل بوثيقة الأسرى ، وشكل التجربة الديمقراطية في السجون ، والكتاب عبارة عن رسالة دكتوراه للمؤلف في قسم العلوم السياسية ، بمعهد البحوث والدراسات العربية ، بجمهورية مصر العربية تم مناقشتها في ديسمبر ٢٠١٦.

٦- دراسة جهاد البطش (٢٠٠٧م) بعنوان: (المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية).

تطرق الباحث في دراسته لقضية المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية منذ بدء الاعتقال ، وأنواع الاعتقال ومراحله، وبناء تنظيمات ذات نظم متفرعة من القاعدة حتى رأس الهرم، وكذلك شكل هذا المجتمع من الناحية الأمنية والثقافية والاجتماعية، وعن العمل التنظيمي واللجان العاملة على أساس ديمقراطي .

• تعليق على الدراسات السابقة:

تطرقت الدراسات السابقة لمجالات متعددة كالحفاظ على الهياكل التنظيمية، والمسيرة التعليمية والتجربة الديمقراطية، ومحاولات كسر منع الزيارات، وتهريب النطف كثورة إنسانية، والإضرابات، وتحولات أدوار الحركة الأسيرة وتأثيرها وتأثرها بالحالة النضالية العامة للشعب الفلسطيني ولكنها لم تتناول حقوق الأسرى وفق الاتفاقيات والمواثيق الدولية والمكانة القانونية لهم وتطور الحركة الأسيرة حتى العام ٢٠٢٢ وفق المتغيرات السياسية وأثرها على تعامل إدارة السجون بحق الأسرى ونضالاتهم المستمرة ، ومن هنا جاءت أهمية البحث .

• تقسيم الدراسة:

تتقسم الدراسة إلى:

- الاطار النظري للدراسة.
- مراحل تطور الحركة الأسيرة منذ العام ١٩٦٧- ٢٠٢٢
- حقوق الأسرى الأساسية وانتهاكات الاحتلال بحقهم
- النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق.

المبحث الثاني

مراحل تطور الحركة الأسيرة من العام ١٩٦٧ - ٢٠٢٢

وفق المؤرخون الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة من السنوات الأولى للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ في أعقاب هزيمة حزيران، واحتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية، وزج الآلاف من أبنائها في معتقلات الاحتلال وارتفاع عددهم بشكل كبير، بحيث أصبحت حياة الأسرى ظاهرة بارزة في حياة الشعب الفلسطيني ككل (قاسم وآخرون، "التجربة الاعتقالية، ص ١١)، في أعقاب بلورة القواعد الأساسية وظهور الحركات والتنظيمات الفلسطينية وبروز الأعمال الفدائية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وللتأريخ فإن جذور الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة لا تنحصر بالعام ١٩٦٧م بل تعود لفترة الانتداب البريطاني لفلسطين الذي سجن الثوار وأعدمهم في سجن عكا "عطا الزير ومحمد جمجوم وفؤاد حجازي" في العام ١٩٣٣م والشيخ المجاهد فرحان السعدي والشيخ يوسف أبو دية في العام ١٩٣٩م واعتقال العشرات من المقاومين أمثالهم، وتشير الوثائق إلى أن العصابات الصهيونية أقامت معسكرات اعتقال للفلسطينيين وتصفية البعض منهم خلال حرب ١٩٤٨م، وهناك صعوبة كبيرة في تحديد عدد الأسرى الذين تم اعتقالهم في السجون الإسرائيلية في الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٤٩م في أعقاب الحرب من الفلسطينيين والعرب، لأن الإحصائيات المتوفرة جزئية في تلك الفترات، وعلنه فقد تباينت المصادر بشأن العدد الدقيق الذي يتراوح ما بين ٧٠٠٠ معتقل كحد أدنى و ١٢٠٠٠ معتقل كحد أقصى.

وتجربة الحركة الأسيرة النضالية منذ العام ١٩٦٧م لم تعبر بطريق مستقيم، بل مرت بمراحل من التقدم والتراجع، والتصاعد والهبوط، وقد نجح الأسرى في تسجيل نقلات نوعية بين فترة وأخرى في مسيرة صعبة وشاقة، خاض خلالها الأسرى سلسلة من النضالات الجزئية، والشاملة، فكان الثمن سقوط الشهداء والجرحى (أبو شريعة، مرجع سابق، ص ١٨).

وللاطلاع على ظروف ومتغيرات كل مرحلة، وملامحها ومميزاتها من حيث المتغيرات السياسية وانتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وأساليب ووسائل الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، وأشكال نضالها ومقاومتها، كباحث في قضايا الأسرى أجتهد في تقسيم المراحل وفق الاستناد للمؤرخين السابقين إلى سبع مراحل وهي:

١ - مرحلة المخاض ما بين (١٩٦٧-١٩٧٢م):

بدأت هذه المرحلة مع بداية الاحتلال واستمرت حتى أوائل السبعينات، وشهدت هذه المرحلة أحداثاً صعبة أبقّت على تدني مستوى نشاطات الحركة الأسيرة التنظيمية والثقافية والاجتماعية وقد تميزت بشدة القمع والإرهاب الممارس من قبل إدارة مصلحة السجون (قاسم وآخرون، التجربة الاعتقالية، ص ٧٦) وتأثرت الحركة الأسيرة وقتها بهزيمة حزيران ١٩٦٧م، وكان المتغير السياسي لصالح دولة الاحتلال الذي انعكس سلباً على واقع السجون.

٢ - مرحلة البناء ما بين (١٩٧٣-١٩٨٠م):

في هذه المرحلة استطاع الأسرى رغم كل المعاناة فرض حياة اعتقالية منظمة، فلأول مرة كان هناك هيكل تنظيمي والتزام وإلزام وقوانين اعتقالية وبرامج ثقافية وحياة منظمة رغم القمع، وعاش الأسرى منذ العام

١٩٧٣ حتى العام ١٩٨٠م مرحلة بناء على كل المستويات (التنظيمية والاعتقالية والثقافية)، وكان لانتصار أكتوبر العام ١٩٧٣م، أثر إيجابي على نفسية الأسرى ومعنوياتهم وأشكال نضالهم، وخاض الأسرى في هذه المرحلة إضراباً شهيراً في العام ١٩٧٦م، في سجن عسقلان والذي استمر ٤٥ يوم ليعلن عن بداية مرحلة جديدة في مسار حركة أسرى الثورة الفلسطينية وفي مسار سلطات سجون الاحتلال بعد الفشل الذريع الذي منيت به تلك السياسات والقفزة النوعية التي طرأت على نضج الثائر الفلسطيني (الرجوب، ززانة رقم ٧٠٤، ص ١٦).

٣- مرحلة تحقيق الحقوق وحمايتها من العام (١٩٨١-١٩٨٤م):

أسست الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة واقعاً اعتقاليًا قويًا، وتأكدت تلك المرحلة بالكثير من التضحيات التي راكمت ما قبلها من الخطوات النضالية، ففي أعقاب إضراب ١٩٨٠م الذي خاضه الأسرى في سجن نفحة لمدة ٣٣ يومًا متتاليًا والذي انتهى باستشهاد "على الجعفري وراسم حلوة، وأئيس دولة" وتبعهما الأسير الشهيد "إسحاق مراغة" في ١٩٨٣م، على خلفية الإضراب نتيجة تراكم المرض بسبب إجباره على التغذية القسرية " كان هذا الإضراب علامة مضيئة في الظلام العميق الذي يغذيه العدو دائماً بالمزيد من ممارسات القمع (القيسي، مرجع سابق، ص ٢٨٣) واستطاع الأسرى في هذا الإضراب أن يحققوا إدخال أجهزة التلفاز والمذياع، وتركيب أسرة النوم وإدخال المزيد من الكتب وتحسين الطعام والرعاية الصحية وزيادة وقت الزيارة لتصل ٤٥ دقيقة واستلام المطبخ وإدخال احتياجات الأسرى من ملابس وأغطية والتمكن من الزيارات بين الأسرى (مركز أبو جهاد، موسوعة تجارب، ص ١٢٤).

في هذه المرحلة كانت معركة بيروت ١٩٨٢م، وهي الحرب الأطول في الصراع المستمر مع العدو والتي استمرت ٨٨ يوماً (موقع رأى اليوم)، وحقيقة أن هذا الصمود كان له انعكاسه الإيجابي بأداء المقاومة الفلسطينية وصمودها، وكان له ما بعده من تعزيز الثقة بالذات في السجون.

٤- مرحلة النضال الشامل وذروة تحقيق الإنجازات ما بين (١٩٨٥ - ١٩٩٤م):

حاولت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية في أعقاب عملية التبادل في العام ١٩٨٥م أن تتال من الحركة الوطنية الأسيرة بسبب تحرير عدد كبير من قيادات السجون والكوادر الاعتقالية، والانتفاف على ما حققه الأسرى من إنجازات مهمة جدًا كنتيجة لإضرابي نفحة ١٩٨٠م، وإضراب جنيد في العام ١٩٨٤م، فبدأت بحملة من القمع وفرض الإجراءات الخانقة والمذلة لتصبح الحركة الأسيرة في موقف الدفاع عن منجزاتها التي حققتها بالتضحيات الغالية حيث خاض الأسرى سلسلة من الإضرابات الجزئية والشاملة في إطار التصدي لهجمة إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية على حقوقهم، وفي ١٩٨٧م خاض الأسرى إضراب سجن جنيد الذي استمر ٢٠ يوماً لمناهضة تلك السياسات التي استهدفت البنى التحتية للسجون (قراقع، الأسرى الفلسطينيون، ص ٣١)، وفي العام ١٩٨٧م مع بدء الانتفاضة استطاع الأسرى التفاعل مع مستجدات الانتفاضة الفلسطينية، واستثمار إمكانيات الأسرى الجدد بروحهم النضالية، وتدويل القضية الفلسطينية وتعاطف العالم مع الشعب الفلسطيني في تلك المرحلة وخاضوا إضراباً لربما الأنجح على مدار الحركة الأسيرة في العام ١٩٩٢م، وحققوا الكثير من الإنجازات على المستوى الاعتقالي.

٥- مرحلة النضال السياسي ما بين ١٩٩٤ - ٢٠٠٠م:

منذ التوقيع على وثيقة إعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣م حدث تحول نفسي عند الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية حيث ارتفعت مستويات التوقع لديهم، والمتعلقة بإنهاء معاناتهم والإفراج عنهم في أعقاب اتفاقية أوسلو، حيث أنهم رأوا أن حصيلتها أي تسوية سياسية بين طرفي النزاع لا بد وأن تشمل إطلاق سراح المعتقلين، ومن هنا فإن تفاعل الأسرى مع الاتفاقيات الموقعة كان كبيراً ومشجعاً بالأمل وقد

يكون هذا التفاعل هو أحد أبرز التحولات الداخلية على صعيد مجتمع الاعتقال وعلى كافة المستويات تنظيمياً وسلوكياً وثقافياً (قراقع، مرجع سابق، ص ٥٩) الأمر الذي شهد حالة من الترهل على المستوى التنظيمي مع الإفراجات المستمرة والطموح بالحرية، وتأثرت الساحة الاعتقالية بالعملية السياسية ما بين مؤيد ومعارض.

قام الجانب الإسرائيلي باستغلال هذه الورقة استغلالاً جيداً، واستخدمها للمساومة ولابتزاز المفاوضات الفلسطينية، فالمفروض في أي تسوية سليمة أن يتم الإفراج عن هؤلاء الأبطال من الاعتقال، ليسهموا في رسم خطوط المرحلة الجديدة (الدجاني، لا للحل العنصري، ص ٢٧٣)، ولكن إسرائيل سوقت إعلامياً مصطلحات غريبة "كأصحاب الأيدي الملوثة بالدماء" من الأسرى (الهودلي، الشعاع القادم، ص ٢١٧)، وعملت على تصنيف الأسرى على أساس جغرافي، أو على أساس التهمة، كأن لا يفرج عن من تسببوا بقتل أو جرح يهود (الدراسات الفلسطينية: حوار، ص ٤٨)، كما جعل الإسرائيليون هذا الملف عنصراً للمزيدات الداخلية، لإرضاء الشارع اليميني في إسرائيل، وعنصراً للصراع الانتخابي بما يعنيه ذلك من تجاهل للآثار السلبية التي يحدثها على مدى قناعة وتأييد المجتمع الفلسطيني للسلام (عيسى قراقع: مرجع سابق، ص ٧٨) .

٦- مرحلة النضال الاستيعاب ومحاولات الاستنهاض ما بين ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ م:

في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية في العام ٢٠٠٠م، بدأ الأسرى من جديد بالتدفق إلى السجون، ليرتفع عددهم وفق تقرير ٢٠٠٨م لوزارة الأسرى إلى أكثر من (١١٥٥٠) أسير، في أعقاب الاجتياح الكبير للضفة الغربية في التاسع والعشرين من آذار ٢٠٠٢م، ما استوجب إعادة افتتاح أقسام كان يقطنها أسرى جنائيون، وسجون أخرى كانت مغلقة (أبو السعود، ومضات، ص ٧٧)، ومع الوقت جرى إنشاء أقسام جديدة وسجون ومعتقلات جديدة، ومع ازدياد العدد الضخم من الأسرى في السجون، عاش المعتقلون ظروفًا قاسية، في هذه الفترة ظهرت وحدات خاصة - كوحدة المتسادا والناحشون ودرور وكيتير للتضييق على الأسرى، وكان أحد عناوين هذه الهجمة من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية مصادرة الكثير من الحقوق وتعاملت سلطات الاحتلال في أعقاب العمليات الاستشهادية في الانتفاضة بقولبة سلبية وهجمة غير مسبوقه.

٧- مرحلة الانقسام السياسي والنضال الجماعي والفردى ما بين ٢٠٠٧ - ٢٠١٩ م:

انعكس الانقسام الفلسطيني بشكل كبير على واقع الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في السجون الإسرائيلية، واستثمرت إدارة السجون هذا الحدث وقامت بتقسيم الأسرى وفق انتماءاتهم السياسية، وأضعفت وحدتهم الاعتقالية، ونالت من حقوقهم الأساسية والإنسانية، الأمر الذي دفع الأسرى لإطلاق مبادراتهم التي عرفت باسم " وثيقة الأسرى (أبو شريعة، مرجع سابق، ص ١٤٨) والتي سميت بوثيقة الوفاق الوطني في ٢٧/٦/٢٠٠٧م كوثيقة نهائية بعد إجراء بعض التعديلات عليها من القوى الفلسطينية، واعتقل عدد كبير من الأسرى وخاصة من شريحة الأطفال مع انتفاضة القدس في العام ٢٠١٥م ، وقامت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية في ظل حكومة إسرائيلية متطرفة بهجمة كبيرة على الأسرى في كل السجون، مما استوجب القيام بجهد كبير في عملية استيعاب الأسرى الجدد وتعبئتهم وتأمين احتياجاتهم وحماية الحقوق أمام إدارة مصلحة السجون .

٨ - استئناف النضال الجماعي في العام ٢٠٢٢م:

تعرض الأسرى للعقوبات والاجراءات القمعية، في أعقاب عملية انتزاع الحرية للأسرى الستة من نفق سجن جلبوع، وقام بالأسرى بالكثير من الخطوات الاحتجاجية، بهدف إجبار إدارة السجن على التراجع وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه ما قبل (عملية الهروب) في السادس من سبتمبر ٢٠٢١م. وقام الاحتلال بعدد من العقوبات كنقل الأسرى المؤبدات، وإجبار الأسرى على الفحص عبر البوابات الإلكترونية خاصة في سجن نفحة، وتقليص ساعات الخروج لساحة النزهة المعروفة باسم (الفورة). وعلى إثر ذلك بدأ الأسرى في كل السجون خطوات نضالية من كافة الفصائل، وتم تشكيل لجنة الطوارئ الوطنية لإدارة الأزمة منذ لحظة إبلاغ الأسرى بهذا الإجراء، وبدأت تطبيق الخطوات بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٦م، حيث تم إغلاق الأقسام وحل الهيئات التنظيمية القائمة على نقل الأعباء الخدمانية ورفع أي ضمانات تتعلق بعدم التعرض إلى إدارة السجن (موقع إعلام الأسرى)، وامتنع الأسرى الإداريون عن المثول للمحاكم العسكرية احتجاجاً على سياسة الاعتقال الإداري (حمدونة: قدرات الحركة الأسيرة، ٢٠٢٢).

المبحث الثالث

حقوق الأسرى الأساسية وانتهاكات الاحتلال بحقهم

يعتبر الشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب معاناة بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارسته القمعية التي طالت جميع نواحي الحياة في فلسطين، حيث أقامت إسرائيل دولتها العنصرية على ثلثي أراضي فلسطين منذ عام (١٩٤٨م)، ولم تكتف إسرائيل بذلك فقامت باحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية عام (١٩٦٧م)، وقامت باستخدام الاعتقال على نطاق واسع منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام (١٩٦٧م)، حيث كان الاعتقال والتعذيب أبرز أدوات القمع التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي في مواجهة المقاومة الفلسطينية، حيث زجت سلطات الاحتلال بمئات الآلاف من الفلسطينيين داخل المعتقلات والسجون التي تنفجر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية (عساف، وخليفة: دور الجامعات الفلسطينية ، ص ٢) .

استخدمت إسرائيل قانونها الداخلي وقضائها العسكري وغير العسكري لتبرير اعتقال الفلسطينيين، فلقد أصدرت السلطات الإسرائيلية المئات من الأوامر العسكرية، وقامت بعمليات الاعتقال استناداً إلى الأمر العسكري رقم (٣٧٨) الذي يجيز للاحتلال اعتقال وتوقيف الفلسطينيين دون إنذار أو حتى تقديم مبررات مقنعة، ولقد جرت عادة إسرائيل على إحالة جميع القضايا المتعلقة بمعتقلين أو موقوفين من الفلسطينيين إلى محاكم عسكرية، وأن يتم اعتقال واحتجاز الفلسطينيين في سجون ومعتقلات داخل إسرائيل وليس داخل الأراضي المحتلة (البرغوثي: أسرى الحرب، ص ٢٦٤) .

وانتهج المحققون سياسة تحقيق وتعذيب بطرق محرمة وممنوعة دولياً، وأصبح التعذيب قانوناً مشرعاً من قبل حكومة إسرائيل (العيلة، وثابت: الرؤية، ص ٥) ، رغم المكانة الشرعية والقانونية، وحق الأسرى المشروع بمقاومة الاحتلال وفق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة وقرارات الأمم المتحدة (وزارة الأسرى ، أوقفوا زمن السجن الأسود، ص ٥) .

في هذا المبحث سيتناول الباحث تعامل دولة الاحتلال مع الأسرى من الناحية القانونية، وعدم التزامها بالاتفاقيات والمواثيق الدولية، وحرمانهم من حقوقهم الأساسية والإنسانية بدءاً من الاعتقال والمكانة القانونية، وأساليب التحقيق والتعذيب، والمحاكم العسكرية الردعية، والتضييق عليهم في كل مناحي الحياة اليومية والمعيشية.

أولاً- الوضع القانوني للأسرى في السجون الإسرائيلية:

أيدت المواثيق والمعاهدات الدولية حق كل شعب في العمل على تحرير أرضه المحتلة بكافة الوسائل المشروعة، وذلك استناداً إلى حق الدفاع الشرعي عن النفس، وحق تقرير المصير الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وكذلك الاتفاقيتان الدوليتان الخاصتان بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللذان أقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك صدور توصية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقضي بوجود تضمين جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المعدة من قبل المنظمة مادة تنص على

حق الشعوب في تقرير مصيرها وأن تعمل الدول على احترام وتأمين ممارسة هذا الحق (مزهر: الاعتقال في السياسة الإسرائيلية، ص ٨٩).

ففي العام ٢٠٠٣م، ومن على منبر الكنيست الإسرائيلي اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي "أريئيل شارون" بالاحتلال، ورغم ذلك لم تتصاع إسرائيل للاتفاقيات الدولية في التعامل مع الأسرى الفلسطينيين، ولا للقواعد أو القوانين الشرعية الدولية، حيث أن حروب التحرير والتي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة ١٥١٤ لعام ١٩٦٠م تقضي بضرورة استقلال الأقاليم المستعمرة، وإنهاء كافة أشكال الاحتلال، وقرار الأمم المتحدة لعام ١٩٦٨م يقضي بمعاملة أسرى حروب التحرير الوطنية كأسرى حرب طبقاً لاتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩م وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣١٠٣ لعام ١٩٧٣م يؤكد أن النضال المسلح الذي تخوضه الشعوب ضد الاستعمار من قبيل المنازعات الدولية طبقاً لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م (موقع الأسرى).

فإسرائيل كدولة احتلال اعتمدت سياسة التكييف القانوني لمصالحها السياسية والأمنية وقامت بسن الأوامر العسكرية لفرض السيطرة على حياة السكان الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال بدون الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني، التي كان من المفروض أن تشكل الإطار القانوني الأساسي لترتيب تعامل دولة الاحتلال مع السكان الفلسطينيين وواقع حياتهم تحت الاحتلال (فرنسيس: موقع الأسرى الفلسطينيين، ص ١٠٦).

وعلى إثر ذلك صدر الأمر العسكري بنقل جميع الصلاحيات للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية للحاكم العسكري، ومنذ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧م فرضت المحاكم العسكرية الإسرائيلية سطوتها على كافة جوانب الحياة للفلسطينيين.

وبدأت تخضع إجراءات الاعتقال في المناطق المحتلة، وطريقة معاملتهم، لسلسلة من الأوامر العسكرية التي تصدر عن القادة العسكريين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وترفض المحاكم العسكرية الإسرائيلية تطبيق تعليمات القانون الدولي (العثمانية: أثر حرب حزيران، ص ٤)، بالرغم من مصادقة إسرائيل على اتفاقيات جنيف الأربعة وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب ١٩٨٤م، فلم تعترف بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب سواء قبل توقيع اتفاقيات أوسلو أو بعد ذلك، وظلت معاملتها لهم تتطرق على أساس اعتبارهم " مجرمين وارهابين أو مقاتلين غير قانونيين " (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان).

ومن الطبيعي في ظل القرارات الدولية، وانتهاكات دولة الاحتلال لمبادئها وموادها، أن تثار التساؤلات عن المكانة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ولقد تزايدت هذه التساؤلات في الآونة الأخيرة، بعد حصول فلسطين على وضع الدولة المراقب - غير العضو في الامم المتحدة (البرغوثي: مرجع سابق، ص ١٨٥).

اختلف آراء فقهاء القانون الدولي وغيرهم من الكتاب وتباينت مذاهبهم بشأن تكييف وضع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ويمكن التمييز، في هذا الصدد، بين اتجاهات ثلاثة، أحدها يذهب إلى إعطائهم وضع المقاتلين من أجل الحرية، ومن ثم أسرى الحرب، وثانيهما يتجه إلى إجراء تمييز داخل المعتقلين

أو تقسيمهم إلى طائفتين ، الأولى تضم المقاتلين القانونيين، والذين يحق لهم التمتع بوضع أسرى الحرب، والثانية تضم المعتقلين المدنيين، والاتجاه الثالث، ويرى القائلون به أن المعتقلين الفلسطينيين هم رهائن أو مختطفون لدى سلطة الاحتلال الإسرائيلي(البرغوثي: مرجع سابق، ص ١٨٥).

وأيًا كانت الآراء والاجتهادات من قبل فقهاء القانون فيما يتعلق بالمكانة والتسمية القانونية " كأسرى أو معتقلين أو سجناء سياسيين أو رهائن أو محتجزين أو مختطفين"، فهم أسرى حرية لهم حقوق أساسية وإنسانية، ومن المنطقي أن يكون اصطلاح (الأسرى) هو الأكثر ذيوياً وانتشاراً في الأوساط الفلسطينية، حيث يعبر عن عدالة القضية الفلسطينية، وسمو ونبل الهدف الذي يحتجز الأشخاص من أجله في سجون الاحتلال، وفي المقابل فإن سلطات الاحتلال تستخدم مصطلح السجناء كمرتكبي أفعال يعاقب عليها القانون، ولعل هذا ما يفسر في الواقع إصرار إسرائيل على استعمال هذا التعبير في اتفاقات أوسلو (البرغوثي: مرجع سابق، ص ١٨٥).

ثانياً- الحقوق الأساسية للأسرى والمعتقلين وفق الاتفاقيات الدولية:

هناك إجماع قانوني وقيمي وأخلاقي وإنساني يتفق عليه الجميع في معاملة (الأسرى والمعتقلين في السجون) والتأكيد على حقوقهم الإنسانية والادمية، وفقاً للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع والتي تطالب بمعاملة إنسانية لجميع الأشخاص (الأسرى والمعتقلين) سواء، وعدم تعريضهم للأذى، وتحرم على الدولة الأسرة الإيذاء أو القتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة، واحتجاز الرهائن، والمحكمة غير العادلة(الأسطل: القانون الدولي الإنساني ، ص ١١).

وأكدت اتفاقيات جنيف الأربع على الحقوق الإنسانية والأساسية للأسرى في مكان الاعتقال وشروطه، في الغذاء والملبس، والشروط الصحية والرعاية الطبية، والدين والأنشطة الفكرية والبدنية، والملكية الشخصية والموارد المالية، والإدارة والنظام، والعلاقات مع الخارج، والعقوبات الجنائية، ونقل المعتقلين، والوفاة، والإفراج والإعادة إلى الوطن(نفس المصدر).

وهناك حقوق إنسانية تضمنتها البروتوكولات والأخلاقيات المتمثلة في: المبادئ الأساسية المتعلقة بحقوق الأسرى، والمتمثلة بتوفير الطعام والشراب والكساء، توفير السكن المناسب لهم، وعدم تكليفهم بما لا يطبقون، وعدم إكراههم على تغيير معتقداتهم، وتوفير العناية الصحية والعلاجية اللازمة لهم، ومواساة أهل الأسير، وتوفير الاتصال الخارجي للأسير والمراسلات والزيارات بينه وبين أهله، وعدم قتل الأسرى مع الحفاظ على حياتهم، وعدم تعذيبهم بديناً أو معنوياً، وحقهم في المعاملة الإنسانية، وفي احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال، وفي ممارسة الشعائر الدينية (عساف، وخليفة: مرجع سابق، ص ٨)، كما يحق للأسرى الحرب ممارسة نشاطهم الفكري والثقافي والرياضي، ويسمح لهم بإرسال الرسائل والبطاقات واستلامها ولقد اعتبرت اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩م أسرى الحرب وديعة لدى الدولة الحاجزة وليسوا رهائن أو مجرمين(ناصر عبد الجواد: الأسرى - حقوقهم - واجباتهم ، ص ٢٩).

ومن المفترض أن يتمتع الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية كطلاب حرية بكافة الامتيازات المعطاة لهم بموجب المواثيق الدولية، إلا أن سلطات الاحتلال تسعى جاهدة إلى حرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية، من خلال سياسة الاعتقال الإسرائيلية التي تبرر موقفها بأسباب واهية(مزهر: الاعتقال في السياسة الإسرائيلية في منظور القوانين، ص ٢).

وفي ظل هذا التكرار القانوني عاملت إسرائيل الأسرى الفلسطينيين بعدائية غير مسبوقة، الأمر الذي بات لا يخفى على أحد، وبناءً عليه شدد البيان الختامي لمؤتمر الأمم المتحدة في فيينا حول الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في السابع والثامن من آذار / مارس ٢٠١١م على عدم قبول الحجة الأمنية التي تسوقها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال كمبرر لانتهاكات حقوق الإنسان في سجونها(مجلة مركز التخطيط الفلسطيني – العدد ٢٩: البيان الختامي لمؤتمر الأمم المتحدة حول الأسرى ، ص ٢٠٣).

ثالثاً- أشكا ناصر عبد الجواد، الأسرى (حقوقهم واجباتهم أحكامهم)، ط ٢، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٢٨. ل. الاعتقال:

في ظل تنكر سلطات الاحتلال للمكانة القانونية للأسرى الفلسطينيين في سجونها، قامت أجهزة الأمن بكل الانتهاكات والممارسات الجسدية والمعنوية والعقابية للأسرى والأسيرات، من خلال سوء المعاملة (فتحي كلوب: مفاهيم حقوق الأسرى ، ص ١)، بدءاً بلحظة الاعتقال، مروراً بالتعذيب والتحقيق وانتزاع الاعترافات عنوة تحت الضغط النفسي والجسدي، مروراً بالمحاكم العسكرية والأحكام الردعية، وانتهاءً بالتضييقات المعيشية خلال الاعتقال وللتفصيل أكثر:

١- ظروف الاعتقال:

من الصعب تقدير عدد الاعتقالات التي تتم خلال السنوات بشكل دقيق، لأن السلطات الإسرائيلية لا تزود المعنيين بالمعلومات الكاملة حول تلك الاعتقالات التي انخفضت في أعقاب اتفاقية أوسلو (Oslo: Before and After The Status Human, PP. 15) حتى انتفاضة ٢٠٠٠م، ويعتبر الاعتقال من أهم أشكال العنف السياسي المباشر الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني منذ بدء الاحتلال، ويبدأ العدوان على المعتقل منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، خاصة وأن عملية الاعتقال تتم بطريقة عنيفة ومرعبة بدءاً من الشتائم والألفاظ المسيئة للمعتقل إلى العنف الجسدي والسلوك العدائي والمهين في إجبار المعتقل على التعري، فطريقة الاعتقال تتم بطريقة وحشية لإرباك المعتقل وتخويفه، بالإضافة إلى إلحاق الأذى الجسدي، وتفريغ الحالة العدوانية في جسد الضحية التي غالباً ما تكون مكبلية الأيدي ومعصوبة العينين(الحموز: الصلابة النفسية ، ص ٣).

فكل من دخل السجون الإسرائيلية، مورس بحقه أشكالاً متعددة من التعذيب النفسي والجسدي، ويبدأ التعذيب منذ لحظة الاعتقال وما يصاحبه من إدخال الخوف والرعب في قلوب الأهالي؛ حيث يعتمد الاحتلال إبراز القسوة والإجرام تجاه الأسير نفسه وأمام أبنائه وأهله، كما يعتمد الاحتلال بتقديم الإهانات واللكمات (الضرب) للأسير وذويه قبل اختطافه من بيته، واستخدام المربط البلاستيكي لليدين، واستخدام القوة المبالغ فيها والبدء بالتحقيق والقمع من لحظة الاعتقال الأولى(تحسين الأسطل: معالجة الكاريكاتير في الصحف الفلسطينية لقضية الأسرى، ص ٢).

٢- إعدام الأسرى بعد اعتقالهم:

تصاعدت سياسة إعدام الأسرى بعد الاعتقال بشكل ملحوظ خلال انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠م وأخذت غطاءً من محكمة العدل العليا الاسرائيلية التي أقرت في عام ٢٠٠٢م سياسة التصفيات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد من تسميهم بالنشطاء الفلسطينيين وقامت سلطات الاحتلال بإعدام الأسرى بدم بارد بوسائل متعددة منها:

- ١- إطلاق النار بشكل مباشر على المعتقل عند إلقاء القبض عليه.
- ٢- التكيل بالمعتقل والاعتداء عليه بالضرب القاسى والشديد مما يؤدى إلى استشهاده.
- ٣- عدم السماح بتقديم الإسعافات الطبية للأسير الجريح بعد إلقاء القبض عليه وتركه ينزف حتى الموت، كما تقوم سلطات الاحتلال بعمليات اختطاف للجرحى من سيارات الإسعاف والمستشفيات وتعذيبهم وتركهم ينزفون حتى الموت.
- ٤- إطلاق النار على المطلوب للاعتقال، وقتله في حين أنه يمكن إلقاء القبض عليه واعتقاله حياً.
- ٥- إطلاق النار على المطلوب للاعتقال وقتله على الرغم من علم جيش الاحتلال ووحداته الخاصة أنه غير مسلح ولم يُبد أي مقاومة ولا يشكل خطراً على الجنود ويمكن إلقاء القبض عليه حياً (جمعية الأسرى والمحربين: الانتهاكات ص ١٩) الأمر الذي اتضح في انتفاضة القدس نهاية ٢٠١٥م.

رابعاً- وسائل التعذيب:

يقصد "بالتعذيب" وفق اتفاقية مناهضة التعذيب "أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية، ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها" (موقع الأمم المتحدة - حقوق الانسان).

ويتضح من خلال هذا التعريف أن هنالك أربعة شروط أساسية وتراكمية تجعل من أي عمل بمثابة

تعذيب:

- (أ) يتم عن قصد.
- (ب) يسبب الألم أو المعاناة الشديدة.
- (ج) يتم لغرض تحقيق أحد الأهداف المشمولة في الميثاق، وبضمنها تخلص المعلومات.
- (د) يتم من قبل موظف رسمي أو بموافقة (مركز بتسيلم).

ويرى الباحث - بلا شك- أن تلك الشروط معززة بما تقوم به دولة الاحتلال مع الأسرى الفلسطينيين، التي تستهدف الأسير الفلسطيني وترتكب جرم مقصود للنيل منه، وانتزاع اعتراف وتخليص معلومات ولو غير حقيقية تحت الضغط والتعذيب لتحقيق الأهداف المشمولة في الميثاق، وعلى الرغم من أن إسرائيل قد وقعت وصادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٨٤م، فإنها تعتبر "الدولة" الوحيدة في العالم التي أجازت التعذيب وشرعته بقرار من المحكمة العليا الإسرائيلية، لتعطي بذلك رخصة للمحققين الإسرائيليين وأجهزة الأمن المختلفة في مواصلة تعذيب الأسرى والمعتقلين بأشكال وأساليب متنوعة (كلوب: مرجع سابق، ص ٥٠)، فالأسرى في سجون الاحتلال ليسوا مجرد عدد كبير، بل هم مشهد تتجسد في كل جناباته أصناف العنصرية والإهانة والتكيل والتعذيب واللإنسانية التي يمارسها الاحتلال بحقهم (هلال: معاناة الأسير ، ص ١)، وإسرائيل لم تمنع التعذيب، بل على العكس فهي من الدول الاستثنائية التي شرعته ووفرت للمعذب الحماية القانونية بموجب أحكام قانونية صريحة وواضحة (قطامش، وشعبان: تعذيب السجناء السياسيين ، ص ١٠١).

وبموجب هذه التغطية تعرض المعتقلون الفلسطينيون والعرب لمختلف أشكال التعذيب والإهانة والإذلال والتحقير والمس بالكرامة الإنسانية والوطنية، وتفقت العقلية الصهيونية عن عشرات الوسائل والأساليب في التحقيق، وطورتها سنة بعد أخرى، وتقنن المحققون في تعذيب الأسرى وإهانتهم وإلحاق الأذى بهم على مدار السنين (وهي: مروان البرغوثي ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي، ص ٢٣٣) ولقد تحولت السجون الإسرائيلية إلى مراكز لشن العنف ضد الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة ذاك العنف الذي يستهدف الإبادة، ولكن عبر وسيلة أخرى غير حبل المشنقة أو حد المقصلة، وسيلة للتصفية التدريجية للإنسان جسدياً ومعنوياً، لقد أريد للمناضلين الفلسطينيين أن يتحولوا في السجن إلى حطام كائنات لا تمت للبشرية بأية صلة، كائنات مفرغة من كل محتوى إنساني وتشكل عبئاً على نفسها وشعبها (شناعة: أوضاع ومعاناة الأسيرات ، ص ٢).

ولقد أقدم الاحتلال على بناء المعتقلات بهدف استكمال ذبح الإنسان الفلسطيني بأشكال أخرى محاولاً قتل قيمه النضالية وتدمير إرادة التحدي فيه والمواجهة في شخصيته وجعله نادماً ومحبطاً على فعله النضالي، ولم يدخل أحد إلى السجون الإسرائيلية إلا وتعرض لصنف أو أكثر من أصناف التعذيب "الجسدي أو النفسي" ومورس بحقه أشنع أساليب التعذيب المحرمة دولياً (حمدونة، وشقورة: " توثيق تجربة الاعتقال ، ص ٣)، فكل من دخل تجربة الاعتقال ومورس بحقه التحقيق والضغط والتعذيب يرى أن هناك مناوبة على " الأسير الضحية" ويكون الحال أشبه بمسرحية متكاملة الأدوار، لكل محقق وجه معين، وهم أشبه بالمثلين، محقق متخصص في التهديد والوعيد، ومحقق للشثيمة والاستهزاء والسخرية، ومحقق يمثل دور الطبيب الحنون الذي يواسي ويسترجع بالكلام، وآخر ينهال بالضرب والألفاظ البذيئة القذرة (مقابلة مع الأسيرة المحررة روضة إبراهيم حبيب: مقابلة ٢٠١٥/٢/٣، غزة)، وهناك نوعان من التعذيب.

أ- التعذيب الجسدي:

تعددت وسائل وأساليب التعذيب الجسدي في زنازين الاحتلال، بدءاً بتغطية الرأس بكيس ملوث، وعدم النوم، وعدم العلاج، واستخدام الجروح في التحقيق، ووضع المعتقل في ثلاجة، والوقوف لفترات طويلة، وأسلوب العصافير وما ينتج عنه من تداعيات نفسية، واستخدام المربط البلاستيكي لليدين، رش الماء البارد والساخن على الرأس، وتعرية الأسرى، واستخدام الضرب المبرح، وربطهم من الخلف إما على كرسي صغير الحجم، أو على بلاطة متحركة بهدف إرهاق العمود الفقري للأسير وإعيائه، واستخدام القوة المبالغ فيها أثناء التحقيق والقمع،

والشبح لساعات طويلة بل لأيام، إلى جانب استخدامها أساليب الهز العنيف للرأس الذي يؤدي إلى إصابة الأسير بالشلل أو إصابته بعاهة مستديمة وقد يؤدي للوفاة ، و(الشبح) أنواع سواء ما تمثل في (الإجبار على الوقوف فترات طويلة)، أو (الوقوف رافعاً اليدين)، أو(ربط الأيدي بالأرجل من الخلف)(الحموز: مرجع سابق، ص ٢٢).

ب - التعذيب النفسي:

أجازت لجنة التحقيق لضابط الشرطة استخدام الضغط النفسي غير العنيف من خلال التحقيق الشامل والشديد باستخدام الحيل وما فيها من أعمال الخداع، والإهانة، والتحقير، والتفتيش العاري والحرمان من النوم، والزج في زنازين معتمة رطبة، إضافة إلى الإهانات المعنوية، والتهديد بالقتل، أو النفي، أو هدم البيت، والتهديد بالقضايا الأخلاقية، أو اعتقال الزوج أو الزوجة(ديلمان، البكري، استخدام إسرائيل للتعذيب ، ص ٢٥)، واسماع المعتقل أصوات مسجلة لاستغاثات واطلاق نار، ونباح كلاب بوليسية، واستخدام الموسيقى الصاخبة، والحرمان من العبادات، وغير ذلك من ممارسات، والمحقق في الزنازين لا يتوانى من استخدام الوسائل النفسية والجسدية بحق الأطفال والنساء لخصوصيتهن على العكس فهناك شهادات تثبت استغلال المحقق لخصوصية وضعهما السيكولوجي والفسولوجي وللتفصيل أكثر.

خامساً- المحاكم العسكرية والأحكام الردعية:

وقع عدد كبير من أفراد قوات منظمات المقاومة الفلسطينية في قبضة قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي رفضت اعتبارهم أسرى حرب، واعتبرتهم سجناء وأحالتهم للمحاكمة بالمخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولقد أصدرت بحقهم أحكاماً مختلفة، طبقاً لقوانين الطوارئ وتعديلاتها، ووفقاً للأوامر العسكرية التي أصدرتها الحكومة العسكرية للاحتلال، وغالباً ما يكون الدليل الوحيد ضد المعتقل هو اعترافه أو اعتراف معتقلين آخرين عليه في حين لا يشكل استخدام التعذيب ضده سبباً كافياً لبطلان اعترافه، وإذا كان كل من مثلوا أمام المحاكم العسكرية قد أدينوا فإن ذلك يرجع إلى عدم تمكن أي هيئة دفاع من دحض أي اتهام أمام أي محكمة عسكرية، وما ذاك إلا لأنها جميعاً تتبنى موقفاً مسبقاً من المتهمين وتتلقى أوامرها من الجهات الأمنية والسياسية العليا، وتتعامل مع المعتقلين على قاعدة أن كل فلسطيني يمثل أمام المحاكم العسكرية هو مدان حتى يثبت عكس ذلك(عبد الناصر فروانة: مرجع سابق، ص ٢٤٥).

وفي جميع الحالات التي يتراجع فيها المعتقل عن أقواله التي انتزعت منه تحت الضغط ترفض المحكمة الأخذ بأقوال المعتقل في أثناء محاكمته وتعلن عنه النيابة العسكرية شاهداً معادياً وتستند المحكمة إلى ما تقدمه المخابرات من إفادات واعترافات كان المعتقل قد قدمها في أثناء التحقيق، والتي انتزعت منه بالقوة والتعذيب والتحايل، ولا تقبل المحكمة تراجع المعتقل عن أقواله(وهبي: مرجع سابق، ص ٧٦).

يخلص الباحث أن أجهزة الأمن الإسرائيلية في تعاطيها مع الشعب الفلسطيني من منظور أمني وعدائي بحت، ترتكب جرائم حرب في إعدامها للمعتقلين أثناء اعتقالهم، وفي مراكز التوقيف والتحقيق وممارسة التعذيب النفسي والجسدي بغطاء من المحاكم الإسرائيلية بمغلفات ومبررات أمنية واهية، أباحت للمحقق والسجان والقاضي العسكري كل ما من شأنه تعنيف وإرهاب المعتقلين والانتقام منهم بشتى الوسائل .

ويرى أن الحالة الإبداعية للأسرى والمعتقلين في ظل تلك التجربة المريرة من الاعتقال والتحقيق والسجن هي قدرتهم على التحمل وتميزهم بالقدرات والإمكانات الشخصية وتكيفهم مع تلك الظروف، وأنهم امتلكوا من القدرات المعرفية والانفعالية، ما يؤهلهم للتصدي للمواقف الضاغطة والتخلص منها، أو ما يعطيهم القدرة على تجنب أثارها السلبية، أو التقليل منها بهدف المحافظة قدر الإمكان على التوازن الانفعالي (الحموز: مرجع سابق، ص ٥)، واستخدامهم للعديد من استراتيجيات التكيف النفسي والاجتماعي، وتمتعهم حتى ما بعد التحرر "بالقدرة على إعادة التقييم والتي تحتل المرتبة الأولى في الاستخدام في مواجهة الآثار النفسية، يليها التخطيط لحل المشاكل، ثم التحكم بالنفس، يليها الانتماء، تأتي في المرتبة الخامسة استراتيجيات تحمل المسؤولية، يليها التفكير بالتمني والتجنب، وجاءت إستراتيجية الارتباك والهروب في المرتبة السابعة والأخيرة في الاستخدام من قبل الأسرى المحررين (وهبي: مرجع سابق، ص ١٩) .

سادساً : الاعتقال الإداري وسيلة للعقاب الجماعي

أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ العام ١٩٦٧ ما يزيد عن (٥٥) ألف قرار بالاعتقال الإداري (فروانة قدس برس) ، ما بين قرار جديد وتجديد فترة الاعتقال الإداري لا يزال منهم بلا لوائح اتهام وبملفات سرية وقابلة لأوضاعهم للتجديد ، لا يزال ما يقارب من (٦٨٢) أسيراً وأسيرةً، رهن الاعتقال الإداري، ويُحتجزون في معتقلات (عوفر والنقب ومجيدو) في ظروف صعبة ومن الواضح أن سلطات الاحتلال تُسيء استخدام الاعتقال الإداري، وماضية في اللجوء إليه كوسيلة للعقاب الجماعي ، الأمر الذي يُشكل جريمة بكل المقاييس، بذريعة الأمن وإدعاءات احترازية، الأمر الذي يستوجب التحرك الفوري من قبل المجتمع الدولي لمحاسبة الاحتلال على تلك الجريمة .

ومن هنا شهدت السنوات الماضية سلسلة من الاضرابات الجماعية والفردية عن الطعام، وقد تجلت في السنوات العشر الأخيرة ظاهرة الاضرابات الفردية حيث خاض ما يزيد عن (٤٠٠) معتقل إضراباً فردياً عن الطعام، لمواجهة هذه السياسة.

سابعاً : انتهاكات ترتقى لجرائم تستوجب المحاسبة الدولية :

١ - بحق الأسيرات :

اعتقلت سلطات الاحتلال قرابة ١٧ ألف (تقرير صادر عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين الصادر في يونيو ٢٠٢٢)، مابينهن أمهات ونساء طاعنات في السن، وزوجات وحوامل ومريضات، ومن ذوي الحاجات الخاصة، وفتيات قاصرات، وطالبات في مراحل تعليمية متعددة، لا يزال منهن في سجن "الدامون" (٣١) أسيرة، يعيشن أوضاعاً حياتية صعبة ومعقدة، وترتكب سلطات الاحتلال بحقهن عدد من الانتهاكات مثل : (الاعتقال الوحشي، والتعذيب النفسي والجسدي، العزل الانفرادي ، والأحكام الرديعية ، والغرامات المالية الباهظة، والاعتقال الإداري والحبس المنزلي، والاهمال الطبي ومنع التعليم والتفتيشات المستفزة، وعدم مراعاة خصوصيتهن، عبر تركيب كاميرات مراقبة وغيرها من الإجراءات) .

ولعل أبرز الحالات وسط الأسيرات قضية الأسيرة إسراء الجعابيص من سكان القدس المعتقلة في العام ٢٠١٥ نتيجة انفجار أسطوانة غاز في سيارتها والتي تحتاج لإجراء العديد من العمليات الجراحية كونها تعاني من حروق خطيرة من الدرجة الثالثة والرابعة، وفقدت أصابع يديها، وتظهر الحروق على كافة أنحاء جسدها، وحتى المحكمة لم تستجب لطلبها بتقديم العلاج اللازم لها .

٢ - بحق الأطفال:

تعتقل سلطات الاحتلال (١٧٢) طفلاً دون سن الثامنة عشرة، ولم ترع في اعتقالها ضعف بنيتهم الجسدية، وعدم نزوجهم بالشكل الذي يجعلهم قادرين على مواجهة الاعتقال وما يتفرع عنه من تحقيق ومحاكمات وتككيل، وحرمان من مواصلة التعليم .

وتتجاهل سلطات الاحتلال حاجتهم للرعاية الطبية اللازمة والعلاج المناسب والارشاد النفسى، والحق في التجمع لغرض الدراسة والتعلم، والحق في ممارسة الأنشطة الذهنية والترفيهية، والحق في الزيارات المنتظمة ، وتستغل ضعفهم أثناء الاعتقال وارهاب التحقيق .

ولعل أبرز الحالات في قسوة الاعتقال والتحقيق ما حدث مع الطفل الأسير أحمد مناصرة المعتقل منذ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والذي لم يبلغ سن الرابعة عشرة من عمره، والمصاب بإصابات بالغة، الشهير بفيديو "مش منتكر"، في مقطع سرّبه الاحتلال ، والذي يعانى لحتى اللحظة على اثره نفسياً جراء قسوة التحقيق .

٣ - بحق الأسرى المرضى :

يبلغ عدد الأسرى المرضى فى السجون الاسرائيلية قرابة الـ ٥٠٠ أسير ، من بينهم (٧٠) حالة مرضية مستعصية بحاجة للعلاج الدائم والمتابعة والرعاية الصحية، لا سيما الأسرى المصابين بمرض السرطان والأورام وعددهم (٢٢) أسيراً، أبرزهم الأسير ناصر أبو حميد الذي يُعد مثلاً حياً وشاهداً على الاهمال الطبي (نفس المصدر) . ويتعرض المرضى فى السجون لجملة من الانتهاكات الطبية أهمها :

عدم اجراء الفحوصات المخبرية ، عدم السماح بادخال الطواقم الطبية من وزارة الصحة الفلسطينية، عدم تسليم الملفات الطبية للأسرى المرضى للاستشارات فى الخارج ، عدم السماح بادخال الأدوية ، التسوية بإجراء العمليات الجراحية العاجلة ؛ الأمر الذي تسبب في وفاة عشرات الأسرى نتيجة الاهمال الطبي المتعمد .

٤ - بحق الأسرى فى فترة كورونا

على الرغم من مطالبة منظمة العفو الدولية للحكومات فى العالم منذ بدء جائحة كورونا للافراج عن آلاف المعتقلين بسبب مخاوف موتقة من اكتظاظ السجون وسوء العناية والرعاية الصحية ، إلا أن سلطات الاحتلال لم تخرج عن أسير واحد رغم اصابة ما يزيد عن ٦٠٠ أسير بالفيروس منذ بدء الجائحة بظروف صعبة بلا أدنى اهتمام أو تقديم علاج خاصة في ظل وجود معتقلين مرضى وأسيرات حوامل وكبار في السن ولو بعمر الثمانين كالأسير فؤاد الشوبكي الذى أرهقت جسده سنين السجن والمرض، والذي " يعانى من قائمة طويلة من الأمراض كسرطان البروستاتا والسكر والضغط .

٥ - قوانين اسرائيلية جائرة بحق الأسرى :

تحول ملف الأسرى عنصراً للمزيدات الداخلية وحالة للتنافس والتحريض بين قيادات الأحزاب وأعضاء الكنيست بهدف إرضاء الشارع اليميني المتطرف من خلال مقترحات القوانين المتطرفة بحق الأسرى كسن قانون " شاليط" وتضييقات " لجنة أردان" و" قانون التغذية القسرية"، وعدد من القوانين التي تم اقتراحها ومنها من تمت المصادقة أو القراءات عليها داخل البرلمان المسمى " الكنيست " والذي سن عدد من القوانين الجائرة بحق الأسرى وحقوقهم الأساسية والانسانية .

٦ - تجارب الأدوية على المعتقلين

حذرت منظمات طبية ومؤسسات صحية وإنسانية من قيام سلطات الاحتلال بتجريب الأدوية الجديدة المنتجة في مختبرات وزارة الصحة الإسرائيلية وقياس تأثيراتها على الأسرى الفلسطينيين ، الأمر الذي يتنافى مع أخلاقيات مهنة الطب .

قضية كشفتها عضو الكنيست الاسرائيلي السابق داليا إيتسك، والتي أكدت إجراء السلطات الإسرائيلية المختصة ألف تجربة لأدوية خطيرة، تحت الاختبار الطبي، على أجساد الأسرى الفلسطينيين والعرب، مؤكدة أن بين يديها وفي حيازة مكتبها ألف تصريح منفصل من وزارة الصحة الإسرائيلية لشركات الأدوية الإسرائيلية الكبرى لإجراء تلك التجارب.

وأكدت ذلك صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيليّة، في العام ١٩٩٧، من خلال تصريحات رئيس لجنة العلوم البرلمانية، ومفادها أنّ وزارة الصحة الإسرائيليّة أقرت بمنحها شركات الأدوية الخاصة تصاريح لعمل تجارب على الأسرى، وكذلك صحيفة (برافدا) الروسية التي أجرت تحقيقاً موسعاً في هذه القضية وأكدت قضية تجريب الأدوية في محاضرة بجامعة «كولومبيا» الأمريكية، أقرت الباحثة نادرة شلهوب أستاذة علوم الجريمة والعمل الاجتماعيّ في الجامعة العبرية، بسماع الحكومة الإسرائيلية لكبرى شركات الأدوية الإسرائيلية بإجراء تجارب طبية للأدوية على السجناء الفلسطينيين والعرب ، وحاولت الجامعة العبرية التوصل من نتائج أستاذتها والتقليل من شأنها، باعتبارها «رأياً شخصياً لا يمثل نهج الجامعة».

٧- الخطر البيئي على الأسرى

حذرت مؤسسات الأسرى من الخطر البيئي والبيولوجي للغبار الذري المنبعث من مفاعل ديمونا والذي يطال ٢٦٩٠ أسير فلسطيني في كل من معتقل النقب الذي يضم ١٢٠٠ أسير و سجن نفحة الذي يضم ٥٥٠ أسير ، و سجن ريمون وفيه ٦٥٠ أسير وسجن ايشل والذي يضم ٢٩٠ أسير .

وأشار الجميع إلى مرحلة الخطر الاستراتيجي لفاعل ديمونا بسبب انتهاء عمره الافتراضي ، والمهدد بكارثة إنسانية ، وطالبوا بنقل الأسرى من تلك المناطق المجاورة للمفاعل وأخطاره نتيجة للاشعاعات والخطر البيئي.

٨- شهداء الحركة الأسيرة :

هم ضحايا الاحتلال ممن أعدموا بشكل مباشر أو نتيجة الإهمال الطبي ، أو التعذيب ، وجميعها أساليب محرمة دولياً ، ويبلغ عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ العام ١٩٦٧ (٢٢٨ شهيداً) ، منهم (٧٢) نتيجة الإهمال الطبي ، و(٧٦) نتيجة القتل العمد ، (٧٣) نتيجة التعذيب، و(٧) معتقلين استشهدوا داخل السجون والمعتقلات نتيجة اطلاق النار عليهم مباشرة) .

وما زالت سلطات الاحتلال تحتجز جثامين (٩) شهداء منهم ، وهم: الأسير الشهيد أنيس دولة وعزيز عويسات وفارس بارود ، ونصار طقاطقة ، وبسام السايح وسعدي الغرابلي وكمال أبو وعر وسامي العمور وآخرهم الأسير الشهيد داود الزبيدي منتصف أيار/ مايو الماضي من هذا العام.

وتهدف دولة الاحتلال من وراء تصفية الأسرى واستمرار احتجاز جثامينهم، إلى الانتقام منهم ومعاقبة ذويهم ومضاعفة الأوجاع والأحزان لدى أسرهم وعائلاتهم .

٩- سرقة الأعضاء :

سلط الصحافي السويدي دونالد بوستروم في العام، ٢٠٠١ الضوء على قيام إسرائيل بسرقة أعضاء الشهداء الفلسطينيين والمتاجرة بها، من خلال قتل الجنود الإسرائيليين لشبان فلسطينيين ثم القيام بسرقة أعضائهم والمتاجرة بها الامر الذي أكدته د. مئيرا فايس الطبيبة الإسرائيلية والخبيرة في علم الإنسان في كتابها الشهير "على جثثهم الميتة"، وبنفسها رأت ووثقت كيف تتم سرقة الأعضاء في معهد أبو كبير للطب الشرعي من خلال إجراء

التشريح للشهداء ومن ثم استئصال أعضاء من أجسادهم ، وفي العام ٢٠٠٨ ، قامت شبكة (CNN) الأمريكية بنشر تقرير كشفت فيه النقاب عن تورط سلطات الاحتلال بجرائم قتل فلسطينيين بهدف سرقة أعضائهم والاستفادة منها بشكل غير شرعي.

١٠ - الجثامين :

تحتجز سلطات الاحتلال نحو ٣٦١ معتقل شهيد ، منها ١٠٥ معتقل شهيد في الثلاجات ، و٢٥٦ معتقل شهيد في مقابر الأرقام ، منها ٩ أطفال ، و٣ شهيدات ، و٩ من الأسرى ، ويطلق على مقابر الأرقام (المقابر السرية) ، وهى عبارة عن مدافن بسيطة ، يوضع فيها جثمان الشهيد في كيس بلاستيكي أو صندوق خشبي ويثبت فوق القبر لوحة معدنية تحمل رقماً معيناً ، ولهذا سميت بمقابر الأرقام لأنها تتخذ الأرقام بدلاً لأسماء الشهداء .

ثامناً : نظرة استشرافية حول دور المحررين :

من الواضح أن الأسرى المحررين تبوؤا أماكن متفذة بالقرار على صعيد السلطة الفلسطينية والحكومات والقوى الوطنية والاسلامية والمؤسسات الأهلية ، بعد تحررهم من سجون الاحتلال سواء كان بافراجات انتهاء المدة أو الافراجات السياسية أو بعمليات التبادل أصبحوا رافداً مهماً من روافد المجتمع الفلسطيني بشكل عام والحركات السياسية الفلسطينية الذين ينتمون إليها بشكل خاص ، فتقلدوا أعلى المناصب ، وشاركوا في عملية صنع القرار السياسي داخل حركاتهم ، وكان أول ظهور عملي جماعي لهم في الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م ، ثم تجلى دورهم بشكل أكبر مع مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤م ، التي شاركوا بفاعلية في بناء أجهزتها ومؤسساتها المختلفة ، وتميزوا عن جميع الأنظمة السياسية في العالم ، بوجود وزارة خاصة بهم ، كذلك شارك الأسرى في مؤسسات ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية ، وكان لهم دور بارز في المفاوضات السياسية ، وساهم الأسرى من داخل السجون في المصالحة الوطنية الفلسطينية ، من خلال إصدارهم وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني .

ومن الواضح جلياً أن هناك دور كبير للأسرى بالتأثير في السياسة الفلسطينية ، وترجع أهمية هذا الدور إلى ما يحظى به الأسرى من احترام الشعب الفلسطيني وثقته ، والقدرات السياسية التي يحظى بها ، إضافة إلى أن أغلبية النخبة السياسية الفلسطينية قد مرت بتجربة السجن أو الاعتقال في السجون الإسرائيلية ، كما نجد أن هناك علاقات سياسية تربط القادة السياسيين الفلسطينيين بالمحررين من الأسرى ، وأن هناك علاقة ديناميكية حيوية بين الأسرى وبين صنع القرار الفلسطيني .

كما أن دور الأسرى ليس وليد هذه المرحلة من التاريخ الفلسطيني ، فتاريخ الأسرى تاريخ حافل بالإنجازات ، فهم الأقدر على توجيه البوصلة الفلسطينية نحو الطريق الصحيح ، لرسم قواعد الحياة السياسية الفلسطينية سواء على مستوى البناء التنظيمي للحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية ، أو على مستوى بناء مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ، ورسم قواعد العملية السياسية القادمة سواء على مستوى الداخلي تغليب مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته على النزاعات الفصائلية الداخلية ، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، أو على المستوى الخارجي بما في ذلك العلاقات الدولية الفلسطينية التي تشارك في بلورة الحلول السياسية للقضية الفلسطينية (الداعور ، دور الأسرى ، ص س).

وهناك فئة من الأسرى التي تبوأَت مواقع أو مناصب قيادية في الهيئات التنظيمية العليا من حركات فتح وحماس والجهة الشعبية ، في سجون الاحتلال الإسرائيلي ، تابعت مسيرتها القيادية ورُشحت من حركتها أو فصيلها ، أو ترشحت فردياً لتخوض غمار الانتخابات المحلية والتشريعية للدورتين الأولى والثانية للمجلس التشريعي

الفلسطيني عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ على التوالي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والانتخابات المحلية التي جرت في الضفة الغربية في العام ٢٠٢٢ ، واستطاعت بعض قيادات الأسرى، أن تحصل على عضوية ورئاسة الهيئات المحلية والبرلمان الفلسطيني، مرة واحدة أو مرتين خلال المسيرة الانتخابية الفلسطينية (الداعور، دور الأسرى، ١٠٤).

وفي ٢٥ كانون ثاني/يناير عام ٢٠٠٦م، جرت الانتخابات التشريعي للمجلس التشريعي، وتم تنصيبه في الثامن عشر من شباط/فبراير عام ٢٠٠٦م، شاركت في هذه الانتخابات كافة الأحزاب والفصائل الفلسطينية (مما عدا حركة الجهاد الإسلامي)، وقد فاز في هذه الانتخابات العديد من أسرى حركة فتح في عضوية المجلس التشريعي، كما فاز عدد كبير من أسرى حماس في تلك الانتخابات، وكان الأسرى على رأس قوائم أحزابهم وحركاتهم (عبد الرازق، مقابلة شخصية، ٢٠١٤)، وبذلك يكون الأسرى أعضاء في أهم مؤسسة تشريعية، من مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، يقومون بوظيفتهم في الرقابة على السلطة التنفيذية ومساءلتها، وسن القوانين وتشريعها، واعتماد موازنة النظام السياسي المتمثلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية (التلولي، مقابلة شخصية، ٢٠١٤) (نفس المصدر، ٦٧).

ونجد الأسرى في جميع مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، فمنهم الوزير ومنهم الوكيل ومنهم مدراء أجهزة أمنية وعسكرية، كما نجدهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، نجدهم أيضاً أعضاء في الوفد الفلسطيني للمفاوضات، رغم غيابهم عن أعلى السلطات في منظمة التحرير الفلسطينية، متمثلة في اللجنة التنفيذية، وندرتهم في المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي، لقد لعب الأسرى دوراً محورياً وكبيراً في الحياة السياسية، رغم غيابهم عن أهم مؤسسات صناعة القرار الفلسطيني (نفس المصدر، ١٣٤).

وعلى سبيل المثال لا الحصر صرحت الحكومة الإسرائيلية في أعقاب عملية العاد في مايو ٢٠٢٢ في أعقاب خطاب مسئول حركة حماس في قطاع غزة الأسير المحرر يحيى السنوار الداعي للعمليات ضد الاحتلال، إن "الإفراج عن زعيم حركة حماس في غزة السنوار من السجون خلال صفقة الجندي جلعاد شاليط كان خطأ كبيراً"، جاء ذلك، في حديث مقتضب لوزير الاتصالات الإسرائيلي يوغاز هندل، مع هيئة البث الإسرائيلية العامة الناطقة بالعربية (قدس برس - ٢٠٢٢/٥/٨) .

خاتمة :

من خلال دراسة وتحليل الواقع الاعتقالي، والملاحظة الشخصية بالمعايشة والمراقبة، والتجربة الذاتية ومن خلال التنقل التاريخي التحليلي من محطة إلى أخرى، ومن خلال المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع أسرى محررين من كل المناطق في فلسطين، والاطلاع على عدد كبير من الدراسات الأكاديمية والأبحاث العلمية السابقة التي تناولت أوضاع الأسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية، ومن خلال الوثائق التي هُرِبَتْ من السجون، والحصول عليها بطرق ووسائل متعددة قد تعرض أصحابها للكثير من المسؤولية، يؤكد الباحث أن الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة رغم كل المحاولات الصهيونية لمصادرة المكانة القانونية وتشويه نضالات الأسرى على المستوى الدولي استطاعت أن تقهر إرادة سلطات الاحتلال العنصرية، وإدارة مصلحة السجون والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وأن تتجاوز كل مخططاتها التصفية والتدميرية، واستطاعت من خلال تقديم عشرات الشهداء والعذابات والمعاناة أن تحمي الشعب الفلسطيني وأبناءه من الاسقاط، وأن تربي وتعبى وتخرج أجيالاً من القادة تبوؤوا بعد الإفراج عنهم مراكز قيادية على مستوى الفصائل الفلسطينية، وكوادر في المؤسسات الوطنية والنقابية الرسمية والأهلية ().

ويخلص الباحث من خلال الاطلاع على دراسات نظرية تناولت أشكال المقاومة وفنونها، وكذلك الدراسات التي قدمت نماذج تطبيقية لتجارب عالمية مشابهة كمعيار للحكم على انجازات الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة أنها شكلت حالة إبداعية مميزة على صعيد بناء الهياكل والمؤسسات الاعتقالية واتخاذ القرارات، وترتيب بنية الفصائل الداخلية، ونمط التعاون والتنسيق بين الفصائل في السجن الواحد وبين المعتقلات، وعلى صعيد الاهتمام والبناء الثقافي والإنتاج الأدبي والتعليمي، والتأثير الإيجابي السياسي، ومسيرة الإضرابات المفتوحة عن الطعام الفردية والجماعية من حيث امتداد الفترات الزمنية غير المسبوقة والإنجازات التي تحققت من أنياب محتل لم يعترف بالاتفاقيات والمعاهدات العالمية والقانون الدولي الإنساني.

ورغم كل تلك الانتهاكات حافظ الأسرى على تراث الحركة الأسيرة، واستمروا في الأداء النضالي والسياسي لفرض قضيتهم على المفاوضات من خلال الاضرابات السياسية، فلم يستسلموا بالمطلق لمخططات إدارة السجون، واستمروا في الدفاع عن حقوقهم السياسية والأساسية والانسانية تارةً بالخطوات التكتيكية وأخرى بالاستراتيجية، وبالوسائل السلمية والعنيفة، وبالحوارات والإضرابات والمواجهة وترجيح الوجبات، وغير ذلك من خطوات نضالية، وفشلت كل مخططات إدارة مصلحة السجون في تحويل الأسرى والأسيرات إلى عبءٍ ينقل كاهل المجتمع بعد تحررهم، ونتيجة إبداعاتهم خرجوا قادةً سياسيين وعسكريين فهموا حقيقة عدوهم بأكثر وعي وحكمة ودراية وعمق، وشاركوا في مجتمعاتهم كخبراء ومختصين، وكتاب وأدباء وصحفيين، وانخرطوا في المؤسسات الرسمية والأهلية والفصائل الوطنية، قادة ومفكرين، وأمناء لتنظيماتهم وأعضاء مجلس وطني ووزراء حكوميين (حمدونة، الجوانب، ص ٢).

• النتائج :

١. لم تلتزم دولة الاحتلال بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا بمواد وبنود اتفاقيات جنيف الأربع الموقعة عام ١٩٤٩م وخاصة الاتفاقية الثالثة والرابعة، واللواتي أكدن على الحياة الكريمة والإنسانية للأسرى "مقاومين كأسرى حرب، أو معتقلين مدنيين" وتعاملت معهم بقسوة، ولم تلتزم خلال المفاوضات السياسية بالإفراج عن الأسرى ككل شعوب العالم التي عقدت اتفاقيات سياسية، بل تعاملت معها كورقة ضغط على الجانب الفلسطيني، وورقة مساومة، وحولتها لحالة مزاجية مرتبطة بحسن نوايا الحكومة الإسرائيلية ونوع ائتلافها وبرنامجه السياسي.
٢. هنالك علاقة جدلية بين الدور الرسمي والأهلي والشعبي الفاعل في قضية الأسرى وترسيخ حقوقهم ، وما بين تحرك المؤسسات الدولية للتأكيد على حقوقهم والعكس، وعلاقة ما بين تماسك الشعب الفلسطيني والالتفاف حول قضية الأسرى كقضية اجماع وطني وما بين ممارسات الاحتلال وانتهاكاته بحقهم ، فكما تميز الواقع الفلسطيني بالوحدة والقوة والمقاومة والتماسك، كلما انعكس هذا الواقع على الأسرى بالإيجاب (والعكس صحيح).

• التوصيات :

١. هنالك أهمية لاستثمار امكانيات وقدرات الأسرى ، والاستفادة من تجاربهم على الصعيد السياسي والاجتماعي والجوانب الابداعية التي تميزوا بها داخل الاعتقال، واشراكهم في عملية البناء الشاملة للمجتمع الفلسطيني، خاصة في العمل سيرورة العمل الديمقراطي والانتخابات الفلسطينية والتمثيل في القوائم للانتخابية المحلية والبرلمانية والمجلس الوطني وانتخابات التنظيمات والقوى والمؤسسات والنفقات والاتحادات الفلسطينية .
٢. الالتفاف حول قضية الأسرى والمعتقلين، وجعلها من أهم القضايا الفلسطينية والعربية، والتي لا تقل أهمية عن القضايا الوطنية الأخرى "كالقدس واللاجئين والدولة والمستوطنات، والتمسك بقضيتهم في كل الجبهات المفتوحة مع الجانب الإسرائيلي في المجالات "السياسية والعسكرية والقانونية"، وتوفير كل أشكال الدعم المادي والمعنوي للمعتقلين وذويهم خارج المعتقلات، للحفاظ على إنجازاتهم وصمودهم، واعتبار قضية الأسرى من الثوابت الفلسطينية التي لا يمكن التنازل عنها.
٣. العمل على تدويل قضية الأسرى والمعتقلين والتعريف بها في العالم لتشكيل رأي ضاغط ومساند لهم، وذلك من خلال السفارات الفلسطينية والعربية، وبعثاتها لدى المنظمات الدولية، ومن خلال توجيه الدعوات لمنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحقوقية والإنسانية، وعبر وسائل الإعلام "المشاهد والمقروء والمسموع، وعبر الحملات الكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بلغات متعددة، والسعي لعقد المؤتمرات الداعمة للأسرى والمؤيدة لهم والمطالبة بتحريرهم، وتغيير الصورة المشوهة التي تبثها دولة الاحتلال للعالم بحقهم، مستخدمة بذلك مراكز القوة من المال والإعلام والنفوذ السياسي التي تؤثر عليه.
٤. أهمية تحديد المكانة القانونية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية على المستوى الدولي والمنظمات الحقوقية والإنسانية، والعمل على تشكيل لجنة من محامين وخبراء قانونيين فلسطينيين وعرب

ودولين لبحث آليات استخدام الالتزامات القانونية الخاصة باحترام الاتفاقيات الدولية، وأساليب تطبيقها، وتوثيق جرائم الاحتلال وفق شهادات الأسرى والأسيرات المشفوعة بالقسم، وإعداد ملفات خاصة حول الانتهاكات الإسرائيلية بحقهم، والعمل على تحريكها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

٥. العمل على جمع وتوثيق إبداعات الأدب النضالي للأسرى، ووضع برامج تعليمية تريبوية لتعزيز الاهتمام به ونشره وحفظه، ووضع خطة لتبني إصدارات الأسرى الأدبية، ودعم أعمالهم اليدوية والفنية، لما تحمله من رسائل وطنية وخيال واسع يطمح للحرية، وتنظيم المعارض لعرض كتابات وأعمال الأسرى والتعريف بها وبقيمتها ورسالتها.

٦. أهمية دراسة أشكال الإبداع وصور المقاومة الفلسطينية في السجون الاسرائيلية وأساليبها ومظاهر الإبداع والإبتكار في مواجهة أشكال القهر والقمع في السجون الاسرائيلية، والمقارنة التاريخية بالمزيد من العمق بالتجارب النضالية العالمية، والخروج برؤية علمية أكاديمية موسعة، تميز الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة عن غيرها في أشكال الصمود والمقاومة والإبداع.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع العربية

أ- الكتب العربية:

- البطش، جهاد : المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، غزة، فلسطين، مكتبة اليازجي، ٢٠٠٧.
- الدرغوثي، نداء : أسرى الحرب فى القانون الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.
- الأسرى وزارة : أوقفوا زمن السجن الأسود، رام الله، فلسطين، الدائرة الاعلامية لوزارة الأسرى، ٢٠١٠.
- جاد الله، سلمان: أدب المواجهة، غزة، فلسطين، جمعية الأسرى والمحربين ٢٠٠٠م.
- ديلمان جيفرى والبكري موسى ، استخدام إسرائيل للتعذيب بالصدمة الكهربائية، ط١، القدس، مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، ١٩٩١.
- حمدونة، رأفت: الجوانب الابداعية للأسرى الفلسطينيين، رام الله، اصدارات وزارة الاعلام الفلسطيني، ٢٠١٨.
- حمدونة رفيق ، وشقورة منير: " توثيق تجربة الاعتقال الفلسطينية في السجون الإسرائيلية بين الضرورة والتنفيذ وتاريخها"، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣.
- سمارة منية والظاهر محمد: سيناريو المعتقلات الصهيونية، عمان، دار المنارات، ١٩٨٥.
- عبد العزيز، مصلح: حقوق الأسير، بغداد، دار البداية ناشرون وموزعون، ٢٠١٢.
- عساف، محمود وخليفة سميرة : دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تعزيز قضية الأسرى في سجون الاحتلال وسبل تفعيله، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣.
- فروانة، عبد الناصر: الأسرى الفلسطينيون: آلام وآمال، القاهرة، صادر عن جامعة الدول العربية، ٢٠١٥.
- فرنسيس سحر: موقع الأسرى الفلسطينيين فى القانون الدولي الانسانى، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٩٨، ٢٠١٤.
- قراقع، عيسى: "الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٩"، فلسطين، معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٠م.
- ناصر عبد الجواد، الأسرى (حقوقهم واجباتهم أحكامهم)، ط ٢، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
- وهبى، زاهى: مروان البرغوثى ألف يوم فى زنزانة العزل الانفرادى، رام الله، فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
- هلال، فراس : معاناة الأسير الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.

ثانياً: دوريات:

الدراسات الفلسطينية: حوار أسرى في سجن عسقلان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس، ٢٠٠٣، العدد ٥٤.

ثالثاً : دوريات بالانجليزية :

Oslo: Before and After The Status Human Rights in the Occupied, B" TSELEM
,Jerusalem ,july, 1996,PP.15.

رابعاً- مؤتمرات وندوات علمية:

حمدونة ، رأفت : قدرات الحركة الأسيرة على استيعاب آثار المتغيرات السياسية من العام ١٩٨٧ - ٢٠٢٢،
المؤتمر العلمي الدولي (الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون من منظور وطنى ودولي) ، جامعة فلسطين، ٢٠٢٢.

خامساً- رسائل علمية:

الأسطل، كمال. (٢٠١٣)، القانون الدولي الإنساني وقضية الأسرى الفلسطينيين، "مؤتمر الأسرى"، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.

شناعة، اياد: أوضاع ومعاناة الأسيرات والأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية " ١٩٦٧م - ٢٠١٢م"، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣

العيلة رياض، وثابت عبير: الرؤية المستقبلية لحل قضية الأسرى الفلسطينيين، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣.

عايد محمد الحموز. (٢٠١٣)، الصلابة النفسية وعلاقتها ببعض أساليب التعذيب الإسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين في محافظة الخليل، "مؤتمر الأسرى"، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.

كلوب. فتحي (٢٠١٣)، مفاهيم حقوق الأسرى المتضمنة في محتويات مناهج التربية الوطنية المقررة على تلاميذ المرحلة الأساسية في فلسطين، "مؤتمر الأسرى"، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.

مزهرة وليد: الاعتقال في السياسة الإسرائيلية في منظور القوانين، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣.

سادساً- المقابلات:

الأسيرة المحررة روضة إبراهيم حبيب: مقابلة أجراها الباحث، ٢٠١٥/٢/٣، غزة.

سابعاً- مواقع الانترنت:

موقع الأمم المتحدة - حقوق الانسان:

<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CAT.aspx>

موقع الغد: <https://www.alghad.tv>

موقع المركز الفلسطيني لحقوق الانسان:

<http://www.pchrgaza.org/arabic/studies/aseer2007.pdf>

موقع بتسيلم مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة:

<http://www.btselem.org/arabic/torture/international-law>

موقع قدس برس: <http://www.qudspress.com>

موقع مركز الأسرى للدراسات: <https://alasila.ps/ar/index.php?act=post&id>

الملاحق

ملحق (١) نماذج سياسية تحررت من السجون

استطاع عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين ممن أمضوا فترات طويلة في السجون أن يتبوؤوا أماكن قيادية عالية في الكثير من المؤسسات الرسمية والأهلية والتنظيمات والحركات السياسية على سبيل المثال لا الحصر:

١- أسرى محررون أعضاء في المجلس التشريعي أمثال:

أحمد نصر، عبد العزيز شاهين (أبو علي)، هشام عبد الرازق، موسى أبو صبحة، مروان البرغوثي، حسام خضر، عبد الفتاح حمائل، زهران أبو قببطة، محمد الحوراني، محمد إبراهيم (أبو علي يطا)، محمد دحلان، جمال حويل، مروان البرغوثي، ماجد أبو شمالة، بسام الصالحي، عيسى قراقع، أحمد سعادات، حسن يوسف، محمد الننتشة، عمر عبد، إبراهيم أبو سالم، أحمد الحاج علي، فتحي القرعاوي، حاتم قفيشة، خالد طافش، عزام التميمي، نزار رمضان، محمد أبو جحيشة وغيرهم.

٢- أسرى محررون تبوؤوا منصب وزير مثل:

عبد العزيز شاهين، هشام عبد الرازق، عيسى قراقع، د سفيان أبو زائدة، اللواء قدري أبو بكر، أشرف العجرمي، محمد دحلان، الدكتور عبد الرحمن حمد، عماد الفالوجي، حسين الشيخ، جمال الشوبكي، د جواد الطيبي، فريح أبو مدين، ربيعة ذياب، ناصر الدين الشاعر، إسماعيل هنية، محمود الزهار، عطا الله أبو السبح، وصفي قبها، عيسى الجعبري، خالد أبو عرفة وغيرهم .

٣- أسرى محررون قيادات في الفصائل الفلسطينية أمثال:

لجنة مركزية لحركة فتح (كالدكتور زكريا الأغا، محمود العالول، د. مروان البرغوثي، محمد دحلان، محمد اشتيه، حسين الشيخ)، و قيادات حركة حماس وعلى رأسهم الشيخ الشهيد أحمد ياسين، وكذلك الشهيد عبد العزيز الرنتيسي، والشهيد م. إسماعيل أبو شنب، والشهيد صلاح شحادة، والشيخ إسماعيل هنية، وجمال ناصر، وجمال سليم، ورئيس المجلس التشريعي عبد العزيز دويك، وحسن يوسف، وإبراهيم أبو الهيجا، ويحيى السنوار، وروحي مشتهى، وتوفيق أبو نعيم، وحسن المقادمة، وأسامة المزيني، والشهيد أحمد الجعبري، ومحمد شمعة، والشهيد سعيد صيام، وجمال أبو الهيجا، ونزار عوض الله، وإبراهيم المقادمة، ومجموعة كبيرة من الأسرى المحررين ممن تم الإفراج عنهم في صفقة وفاء الأحرار من العام ٢٠١١م.

ومن قيادات حركة الجهاد الإسلامي من الأسرى أمينها العام الشهيد د. فتحي الشقاقي، وجميع أعضاء المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي، كنائب الأمين العام زياد النخالة الذي أمضى (١٥) عاما في سجون الاحتلال الإسرائيلي وخرج في صفقة تبادل الأسرى، وكذلك عبد العزيز الميناوي، ود. محمد الهندي، والشيخ نافذ عزام، والشيخ عبد الله الشامي، د. أنور أبو طه، وعبد الناصر أبو جاموس، وخالد صالح، وخالد البطش، وإبراهيم النجار، د جميل عليان، والشيخ بسام السعدي الذي اعتقل أكثر من عشرين عاماً، وفؤاد الرزاق عميد الأسرى

المقدسيين وقد أمضى في السجون ٣١ عاماً، وأحمد أبو حصيرة الذي أمضى على اعتقالين ما يقارب من ٣٥ عاماً، والأسير خضر عدنان ومجموعة كبيرة من الأسرى المحررين ممن تم الافراج عنهم في صفقة وفاء الأحرار من العام ٢٠١١.

ومن قيادات الجبهة الشعبية من الأسرى والمحررين القائد الأسير الأمين العام الحالي للجبهة أحمد سعادات المعتقل في سجون الاحتلال، والمحكوم عليه بالمؤبدات لمدى الحياة، و عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية وشغل نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والشهيد القائد محمود الغرابوي، والدكتورة مريم أبو دقة عضو المكتب السياسي للجبهة، وعضو المجلس التشريعي النائب خالدة جرار، والشهيد محمد الأسود الشهير بجيفارا غزة والأسرى المحررين علام الكعبي، وسامر أبو سير، وأحمد أبو السعود، وعدد كبير من القيادات في الفصائل الأخرى كالقيادي محمود الزق (أبو الوليد)، وأحمد سلامة عضو المكتب السياسي للجبهة العربية الفلسطينية وغيرهم.

ومن قيادات الجبهة الديمقراطية من الأسرى المحررين مثل (حلمي الأعرج، ابراهيم منصور، وائل رشدي خلف، محمد سلامة، سامر العيساوي، محمد دويكات، عبد الله الماكن، سليم استيته، وبسام ومصطفى المسلماني، وجدي جودة، وجمال زقوت) وغيرهم ممن تم الافراج عنهم في صفقة وفاء الأحرار من العام ٢٠١١، وغيرهم كثر لا مجال للحصر (الداعور، دور الأسرى في الحركات السياسية ، ص ٩١).